

زكاة المصريين تصل إلى الدولة بدل الفقراء

فتاوى التبرع لمؤسسات حكومية تزيد الهوة بين المواطنين والمؤسسات الدينية



تستفز فتاوى المؤسسات الدينية في مصر الداعية لتوجيه الزكاة إلى مبادرات حكومية اجتماعية شريفة كبيرة من المصريين الذين ينظرون إلى الخطوة على أنها تقلل فرص الفقراء في الحصول على تلك الزكاة، بالإضافة إلى أن الخطوة فيها الكثير من التناقض مع الانتقادات التي توجهها الدولة لتنظيمات الإسلام السياسي التي تستخدم الفتاوى لتقوية شوكتها.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - أعادت فتوى صدرت قبل أيام عن دار الإفتاء المصرية بجواز توجيه أموال الزكاة للمبادرة الحكومية المعروفة بـ"حياة كريمة" الجدل حول تعدد فتاوى المؤسسات الدينية التي تحفز المصريين على التوجه بأموال الزكاة والتبرعات إلى هيئات تابعة للحكومة تعمل في مشروعات تنموية مختلفة، وهو ما طرح العديد من التساؤلات حول الجدوى من توظيف الدين لخدمة شؤون حكومية في دولة تخوض حرباً شرسة ضد استغلال التنظيمات الإسلامية للفتاوى لتقوية شوكتها.

كما أن هذا الاتجاه يقوض مخصصات سخية موجهة من أفراد إلى غيرهم منذ فترة طويلة وكانت تسد فجوة كبيرة داخل المجتمع، لأن المستفيدين منها ينتمون إلى شرائح مختلفة، بينما الخطوة الجديدة تحصر أموال الزكاة في مشروعات هي من صميم واجبات الحكومة التي تتحدث كثيراً عن دورها الاجتماعي وأثره الإيجابي بين الناس.

وبررت دار الإفتاء فتاواها الأخيرة بأنه "يجوز صرف أموال الزكاة على تهيئة المسكن للفقراء والمساكين، من خلال الأبنية البديلة للعشوائيات، ورفع كفاءة القرى الفقيرة، وفرش المنازل الجديدة للفقراء، ورعاية الأطفال الذين يعيشون بلا مأوى، من خلال بناء دور الرعاية لهم وتجهيزها والصرف عليها من أموال الزكاة، وكذلك في القيام بتدريب هؤلاء الأطفال وتعليمهم بهدف إيجاد فرص عمل لهم".

وتفتح هذه الفتاوى باباً للتشكيك في توجهات الحكومة الرامية لتخفيف الأعباء عن كاهل قطاع من المواطنين، وتدخلها في خانة الحرص على توظيف الدين بآي وسيلة، وهي الطريقة التي يمكن الاحتقن نتيجة كبيرة باعتبارها قادمة من إرادة الحكومة وتصوراتها للعمل الاجتماعي الذي تريد حصره في النماذج التي تريدها.

تفسيرات وتأويلات دينية

أكد الدكتور محمد وسام خضر رئيس إدارة الفتوى المكتوبة بدار الإفتاء، في أن مبادرة "حياة كريمة"، والتي دشنت مؤتمرها الأول الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مؤخرًا "تعد تطبيقاً حقيقياً لشريعة الزكاة التي جعلها الله تكافلاً اجتماعياً وأن الزكاة تأخذ من الأغنياء وتقدم للفقراء لتقلل الطبقة بين جميع الطبقات لتحسين الأوضاع المعيشية لكافة طبقات

المجتمع، لذلك يجوز توجيه أموال الزكاة إلى المبادرة".

وتقلل هذه التفسيرات الجاهزة من مسالة التجاوب مع المبادرة، لأنها تستخدم الدين في الوصول إلى أغراضها، ومهما كان نبل الهدف الذي دفع إلى ذلك تظل الهواجس كامنة في التفاصيل، لأن فئة كبيرة من المصريين فضل أن تصل أموال الزكاة إلى أصحابها مباشرة، ولا تريد أن تتداخل مع جهود الحكومة، والتي مهما اتسع نطاقها تبقى مقيدة بحسابات موظفيها.

وتقوم المبادرة التي حظيت باهتمام فاعل خلال الأيام الماضية من قبل جهات رسمية على تنمية القرى الأكثر احتياجاً والبالغ عددها 4500 قرية وفقاً لخريطة الفقر، وتوفر فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر احتياجاً، وتجهيز الفتيات اليتميات للزواج، ويبلغ عدد المستفيدين منها نظرياً ما يقرب من 55 مليون مواطن بتكلفة تصل إلى 700 مليار جنيه (حوالي 5 مليارات دولار).

لم تكن المبادرة الجديدة الوحيدة التي توجه إلى المجتمع المصري، حيث تعددت الفتاوى الدينية بالتبرع للجهات الحكومية في السنوات الماضية،

ورغم تباين التفسيرات في هذه الطروحات المجتمعية، إلا أنها تقطع الطريق على استغلال بعض التنظيمات الإسلامية التي لا تزال تعمل في الخفاء داخل المجتمع المصري، وتريد استعادة بريقها عبر حرض أتباعها على توجيه أموال الزكاة إلى فئات معينة، في محاولة لاستقطاب شريحة مجتمعية تدين بالولاء لهذه التنظيمات التي لم تياس من التفكير في العودة إلى نشاطها بين الناس بصورة قد تعيد لها البريق السابق.

علاقة ملتبسة

يقود الربط بين الفتاوى الدينية والجهود الحكومية في مجالات مختلفة إلى المزيد من العلاقة الملتبسة بين الدين والدولة على مستوى التوظيف السياسي للدين، لأن الحكومة استطاعت إلى حد كبير التعامل مع توظيف تنظيم الإخوان للفتاوى والخطب الدينية من أجل استقطاب أموال المواطنين بعد أن جرى

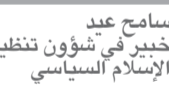
وبنت وزارة الأوقاف خطابها الدعوي في المساجد ووسائل الإعلام على أن توجيه أموال الصدقات والزكاة إلى المشروعات التي تستهدف تحسين حياة المواطنين لا يقل أهمية عن التوجه إلى الجمعيات الخيرية التي طالتها اتهامات عديدة بالفساد، وبدت الحكومة مهتمة بتوجيه أموال الجمعيات إلى هيئاتها العاملة في مجالات الارتقاء بحياة المواطنين.

الدولة تنافس الفقراء على الزكاة

المبادرة تخدم الإسلاميين وتعد فرصة مواتية لهم للدخول على خط الفتاوى



مبادرة "حياة كريمة" تعد تطبيقاً حقيقياً لشريعة الزكاة



محمد وسام خضر رئيس إدارة الفتوى المكتوبة بدار الإفتاء الإسلامي

وتستهدف الفتاوى الدينية المحرزة على توجيه الزكاة إلى مشروع مثل "حياة كريمة" الانتقال من مرحلة إشراك الجمعيات الأهلية والكيانات الخيرية في عمليات التنمية لإيجاد حالة من التواصل المباشر بين المواطنين والحكومة.

وقد تكون للخطوة تأثيرات سلبية متعددة، ففي حال لم تحقق الهيئات الحكومية المرجو منها في المجتمع سوف تتبدد الثقة بين المواطنين والمؤسسات الدينية التي أصدرت هذه الفتاوى، إلى جانب أنها قد تؤدي إلى مشكلة أخرى بين الجانبين، مفادها أن جهات الفتوى الرسمية تحولت إلى أداة طيعة في يد الحكومة لا تحسب حساباً كبيراً لدورها المجتمعي، ما يمنح قوى مرفوضة الفرصة للمزيد من التشكيك في فتاواها.

ورغم تباين التفسيرات في هذه الطروحات المجتمعية، إلا أنها تقطع الطريق على استغلال بعض التنظيمات الإسلامية التي لا تزال تعمل في الخفاء داخل المجتمع المصري، وتريد استعادة بريقها عبر حرض أتباعها على توجيه أموال الزكاة إلى فئات معينة، في محاولة لاستقطاب شريحة مجتمعية تدين بالولاء لهذه التنظيمات التي لم تياس من التفكير في العودة إلى نشاطها بين الناس بصورة قد تعيد لها البريق السابق.

إغلاق العدد الأكبر من الجمعيات الأهلية التابعة لجماعات الإسلام السياسي، لكنها في المقابل تقوم بالأمر ذاته عبر توجيه المواطنين للتبرع لمؤسساتها بفتاوى دينية تحفزهم على التوجه إليها.

ومع أن ضبط العلاقة بين الدين والدولة أو الفصل الكامل بينهما وفقاً لمقتضيات الدولة المدنية المنشودة في مصر يصب بشكل مباشر في مواجهة جماعات الإسلام السياسي، إلا أن الحكومة على الجانب الآخر لا يمكنها أن تتخلى عن الخطاب الديني وترى أن زيادة الجرعة الدينية في المجال العام يسحب البساط من تحت أقدام القوى الإسلامية التي لا تزال تعمل في الخفاء، ويوقف باب المزيد على الدين.

تتمكن المشكلة الأساسية في أن العلاقة التاريخية بين الحكومات والأنظمة المصرية المتعاقبة منذ نظام الرئيس الراحل جمال عبدالناصر والمؤسسات الدينية تقوم على المنفعة المتبادلة، إذ أن المؤسسات الدينية تحتفظ لنفسها بحد كبير من الهيمنة، في حين أن ارتكان الحكومة إليها في العديد من الأزمات والمشكلات يحافظ على حضورها في المجتمع ويكرس دورها، وبالتالي لا يمكن تهميش الأدوار الدينية لهذه المؤسسات وفقاً لمعادلة التوازن التي تجيد التحكم فيها العديد من الجهات الرسمية.

وأكد الخبير في شؤون تنظيمات الإسلام السياسي سامح عبد أن توظيف الفتاوى الدينية لخدمة أهداف الحكومة عبر توجيه الزكاة لمشروعات مجتمعية يؤدي إلى تراجع الثقة بين المواطنين ومؤسساتهم الدينية العريقة، ويخدم مباشرة جماعات الإسلام السياسي التي قد تجد الفرصة مواتية للدخول على خط الفتاوى.

وأضاف لـ"العرب" أن التبرعات عموماً من القضايا الشائكة التي يدور حولها جدل كبير، وتصطبغ معها مستوى مرتفعاً من الشكوك خاصة ما تعلق بالجدوى منها ومدى الحرص على توجيهها إلى مستحقيها فعلياً، ما يؤدي إلى اتساع رقعة الهواجس في عقول المواطنين من هذه الفتاوى وعدم الاقتناع بها في المحصلة النهائية.

وتبدو المؤشرات الظاهرة لنسبة وصول الأموال المدفوعة من المواطنين إلى المستحقين من خلال الجمعيات الأهلية أو المؤسسات الحكومية ليست كبيرة للحد الذي يمكن التوصل إليها في إحداث طفرة في المشروعات التنموية، لأن

هناك وجوها مختلفة للصرف، الأمر الذي يدركه البعض من المواطنين، ولذلك قد تأتي قراراتهم عكسية والبحث عن جهات لها حضور مجتمعي مؤثر في المناطق الفقيرة أو توجيه الأموال بشكل مباشر إلى الفقراء والمستحقين للزكاة.

تشير تقديرات صادرة عن الجمعيات المستحقين من خلال الهيئات التي تتوسع في عملية الدعاية ولديها مجموعة كبيرة من الموظفين العاملين بها لا تتجاوز الـ20 في المئة، ما يشير إلى وجود نسبة من المواطنين تتعامل مع الفتاوى الأخيرة على أنها بمثابة دعم للصادق والهيئات الحكومية العاملة في مجال الإنشاءات والبناء.

توسع في التبرعات

تستند الفتاوى الجديدة بشكل غير مباشر إلى المصادقية الكبيرة لخطاب الرئيس عبدالفتاح السيسي في المجتمع وتجاوب شريحة كبيرة مع المشروعات التي يتبناها، فقد طلب مساهمة المصريين في حفر فرع لقناة السويس بسهل حركة مرور السفن، وحصل على المبلغ المطلوب في مدة لا تتجاوز أسبوع، وهو الرهان الذي يمكن تكراره في مسألة الزكاة، باعتبارها أحد وجوه الإنفاق الكبيرة في المجتمع المصري التي يمكن الاستفادة منها.

فئة كبيرة من المصريين تفضل أن تصل أموال الزكاة إلى أصحابها مباشرة، ولا تريد أن تتداخل مع جهود الحكومة، والتي مهما اتسع نطاقها تبقى مقيدة بحسابات موظفيها



في انتظار مبادرات الحكومة

وأصدرت دار الإفتاء قبل أيام فتوى أخرى أجازت توجيه أموال الزكاة والصدقات للتبرع لصندوق الاستثمار الخيري لدعم ذوي الإعاقة المعروف باسم "عطاء" ويستهدف استثمار الأموال التي يكتتب بها في الصندوق ويستخدم عائدها في تمويل برامج رعاية ذوي الإعاقة، ويعد أول صندوق استثمار خيري مفتوح في مصر.

ويدعم التوسع في حث الناس على التبرعات زيادة اعتماد المواطنين على الفتاوى في كافة تعاملاتهم اليومية، بينما هناك عدد كبير من هذه الفتاوى لا يصدر عن جهات رسمية، وفي تلك الحالة فإن الفتاوى المتشعبة تصعب الأكثر تأثيراً في المواطنين الذين لا يملكون قدراً كبيراً من الثقة فيما يصدر عن المؤسسات الدينية الرسمية.

وقد انتشرت صفحات الفتاوى على مواقع التواصل الاجتماعي التي يقوم عليها أشخاص يتبعون تعليمات إسلامية توظف الدين ضمن معركتها السياسية مع الحكومة المصرية، أو آخرون يفتخرون للعلم الكافي لإصدار فتاوى تتماشى مع تطورات المجتمع الحالية، وما يقتضيه من مواصفات دينية.

وقال الخبير في شؤون الجماعات الإسلامية ماهر فرغلي إن خطوات دار الإفتاء قد تكون إيجابية في المجتمع، حال وجدت فتاوى تدحض الأفكار السلفية المهيمنة على عقول المواطنين منذ عقود طويلة، ويعدّ الذهاب باتجاه التبرع للمبادرة المجتمعية "حياة كريمة" أحد أوجه التعامل مع الخطاب المتشدد الذي حصر أموال الزكاة في مصارف محددة وظفها تنظيم مثل الإخوان في زيادة شعبية داخل المناطق الفقيرة.

وأوضح لـ"العرب" أن الفتاوى الأخيرة تستهدف أن يجري توجيه التبرعات لخدمة الوطن الذي يخدم الدين أيضاً دون أن يكون هناك تركيز على نصرة الشريعة فقط كما كانت تروج لتنظيمات الإسلام السياسي، وأن دار الإفتاء ومؤسسة الأزهر ووزارة الأوقاف في مصر هي هيئات حكومية تقوم بدورها لتنوير المجتمع بكل فئاته، بهدف شغل الفراغ الذي تركته جماعة الإخوان والمتحالفين معها في السنوات الماضية.

ويحرض الكثير من المراقبين على التفرد بين الفتاوى الصادرة عن تنظيمات سياسية تتخذ من الدين ذريعة لأنشطتها، وبين فتاوى المؤسسات الدينية الرسمية التي تستهدف المنفعة العامة وليس الإنفاق على جماعة أو كيان سياسي تحت غطاء الدين.